الأمم المتحدة
E/C.19/2024/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 February 2024
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الثالثة والعشرون

نيويورك، 15-26 نيسان/أبريل 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة بشأن المجالات الستة التي كُلّف المنتدى الدائم بولاية بشأنها (التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان)، في ضوء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تجريم حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عيّن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الثانية والعشرين، ناو إي إي مين ورودريغو إدواردو بايااليف مونارد، عضوين في المنتدى، لإجراء دراسة لبحث تجريم حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، بغرض تقديمها إلى المنتدى في دورته الثالثة والعشرين. وتتضمن هذه المذكرة التقرير عن الدراسة[1]. ورُكّزت الدراسة على تصنيف التجريم وتقديم وأمثلة عنه، وعلى الصكوك والاجتهادات القضائية الدولية ذات الصلة وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وعلى الاستنتاجات والتوصيات.

* E/C.19/2024/1.

(1) مع الشكر لفيرغوس ماكاي، كبير المستشارين القانونيين ومستشار شؤون السياسات في المنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية لدعم البحث.

24-01990 (A) 130224 270224

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يتلقى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية شكاوى عديدة بشأن تجريم الشعوب الأصلية في سياق ممارسة حقوق الإنسان الواجبة لها، بما في ذلك فيما يتعلق بمختلف أشكال الاحتجاج أو المعارضة للانتهاكات المتصورة لتلك الحقوق. ففي دورته الثالثة والعشرين، على سبيل المثال، تلقى المنتدى معلومات عن تجريم الدفاع عن الحقوق، لا سيما ما يتعلق منها بالأراضي والموارد، وأنشطة الصحفيين من الشعوب الأصلية والحريات اللغوية. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، أوضح المنتدى أن "التجريم يهدد قدرة الشعوب الأصلية على المحافظة على لغاتها وعاداتها وسلامة ثقافتها وتقاليدها"[2]. وفي كثير من الحالات، يؤدي التجريم إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى أو حقوق الإنسان الأساسية. وعلى سبيل المثال، رأت لجنة القضاء على التمييز العنصري أنه عندما تجرى مشاورات "في ظل تهديدات وتجريم ومضايقة ... [فإن] أي موافقة استحصل عليها لا تكون قد أُعطيت بحرية"[3].

2 - وتدين الجمعية العامة هذه الممارسات، وتحث الدول على اتخاذ التدابير اللازمة "لضمان حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها وسلامتها، بما في ذلك زعماء الشعوب الأصلية والمدافعون عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية"[4]. وتثار هذه المسائل أيضا بتواتر أكبر أمام هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان[5]. وقد خصصت المقررة الخاصة السابقة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية جزءا من تقرير سنوي[6] لهذا الموضوع. ويستند المنتدى الدائم الآن إلى ذلك التقرير، حيث يؤيد التوصيات التي قدمتها فيه تأييدا كاملا. ونظرا لعدم فهم هذه المسألة فهما كافيا وتزايد الحوادث واشتداد حدتها، يرى المنتدى أن من المهم أن تولي منظومة الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام لتجريم حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، بما في ذلك على الصعيد القطري، وتقدَّم توصيات في هذا الشأن في الفقرات 30-35 أدناه.

3 - ولتجريم الشعوب الأصلية جذور تاريخية عميقة وكذلك تمظهرات معاصرة. ويعود تاريخه إلى أصول القانون الدولي الحديث، عندما ناقشت الدول الاستعمارية ونفذت وتلاعبت بمختلف القواعد القانونية للسماح بأعمال "الحروب العادلة"، ونزع الملكية القسري والاسترقاق وحتى الإبادة، الموجهة بصورة خاصة ضد الأشخاص الذين يعتبرون غير متعاونين أو معادين[7]. وتظل هذه الأمثلة التاريخية ذات صلة بقدر

(2) E/2023/43-E/C.19/2023/7، الفقرة 59.

(3) CERD/C/MEX/CO/18-21، الفقرة 20.

(4) قرار الجمعية العامة 203/77، الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة 28.

(5) انظر، على سبيل المثال، CERD/C/RUS/CO/25-26، الفقرات 18-21؛ و CERD/C/NIC/CO/15-21، الفقرة 41 (د)؛ و CCPR/C/PER/CO/6، الفقرات 38 و 39 و 42 و 43؛ و CAT/C/BRA/CO/2، الفقرتان 19 و 20؛ و E/C.12/GTM/CO/4، الفقرة 11 (ج)؛ و CEDAW/C/HND/CO/9، الفقرة 42(ج)؛ و A/HRC/36/46/Add.1، الفقرة 93؛ و A/HRC/51/28، الفقرة 107 (ك).

(6) A/HRC/39/17.

(7) انظر، على سبيل المثال، Simon Bull, "'The land of murder, cannibalism, and all kinds of atrocious crimes?' Maori and crime in New Zealand, 1853–1919", *British Journal of Criminology*, vol. 44, No. 4 (July 2004) ("يشير التحليل إلى النزاع وعلم الجريمة النقدي باعتبارهما النموذجين الرئيسيين اللذين حولت من خلالهما "جرائم" الدولة الاستعمارية القوية الماوري إلى مجرمين.").

ما تستمر في التأثير على الشعوب الأصلية اليوم[8]. ومع تعزيز القوى الاستعمارية لسيطرتها، استمرت قوانين وأشكال التجريم و/أو تحولت إلى تدابير مختلفة تجرم "الانتماء إلى الشعوب الأصلية"، بما في ذلك تحريم الممارسات الثقافية والدينية والروحية وحتى تجريم اللباس التقليدي في بعض البلدان؛ وسرقة أطفال الشعوب الأصلية من أسرهم؛ ومختلف القوانين الاستيعابية الأخرى والعقوبات المرتبطة بها[9]. وفي حالات أخرى، تطبق الآن القوانين الاستعمارية التي تهدف إلى قمع حركات الاستقلال على الشعوب الأصلية ومطالبها بتقرير المصير والحقوق الأخرى (على سبيل المثال، التشريعات التي تمنح سلطات خاصة للقوات العسكرية، والقوانين المختلفة المتعلقة بالتحريض على الفتن).

4 - ويناقش نوعان من التجريم في هذه الوثيقة. والأول منتشر ومتأصل بعمق في القوانين، والسياسات والمواقف. وهو كثيرا ما يكون نتيجة "للعنصرية والتمييز الهيكليين"، خاصة عندما يكونان متجذرين في عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للشعوب الأصلية[10]. والأمثلة متنوعة وعديدة، وهي تنتج بانتظام من عدم كفاية أو عدم فعالية الاعتراف القانوني بالحق في تقرير المصير، والحق في الأرض والحقوق الثقافية وغيرها من الحقوق واحترامها[11]. حتى إن الأمر أكثر وضوحا عندما تؤكد أطراف ثالثة وجود مصالح قانونية تهدف إلى إضعاف أو إنكار حقوق الشعوب الأصلية. وتتعلق الفئة الثانية بالفهم الأكثر شيوعا لمفهوم إساءة استخدام القانون الجنائي من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهدف تجريم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية (على سبيل المثال، بسبب معارضة مشاريع الحكومة والقطاع الخاص على أراضيها)[12]. ويرتبط أيضا العنف، والتمييز، وحالات الحرمان من إمكانية اللجوء إلى العدالة والإفلات من العقاب بالقمع والتجريم، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمعدلات الإدانة، والسجن ومعاودة الاجرام غير المتناسبة بشكل صارخ[13]. ووفقا للمنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية، على الرغم من أن الشعوب الأصلية تمثل 6 في المائة من سكان العالم، عانى المدافعون عنها مما يقرب من 20 في المائة من الهجمات بين عامي

(8) انظر، على سبيل المثال، S. James Anaya, "Reparations for neglect of indigenous land rights at the intersection of domestic and international law: the Maya cases in the Supreme Court of Belize", in *Reparations for Indigenous Peoples: International and Comparative Perspectives*, Federico Lenzerini, ed. (Oxford, Oxford University Press, 2008), p. 567 (الخسارة الهائلة للأراضي التي صاحبت الاستعمار كانت "تسهلها عادة السياسات والقوانين الاستعمارية وقوانين الدول التي أعطت قيمة منقوصة أو معدومة لوجود الشعوب الأصلية وحيازتها القائمة مسبقا للأراضي. ولا تزال تركات تلك السياسات والقوانين مستمرة اليوم في النظم القانونية والممارسات الإدارية للدول.").

(9) انظر، على سبيل المثال، A/76/180، الفقرة 10 ("لا يزال أثر الاستعمار يتجلى في النسبة المفرطة من أفراد الشعوب الأصلية المحتجزين ... وأدى الاستعمار إلى قيام دولة أدامته من خلال جهاز قانوني ومؤسسي وثقافي يُعرِّض السكان المستعمَرين للتمييز والاستيعاب والتجريم، وللعنف في بعض الحالات، ويحرمهم من حقوق أساسية مثل الحق في ملكية أراضي الأسلاف والموارد، وكذلك الحق في اللجوء إلى القضاء، وفي الصحة، والتعليم، والفرص الاقتصادية.").

(10) A/HRC/39/17، الفقرة 5.

(11) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/42/37/Add.1، الفقرة 97 ("من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لإساءة استخدام النظام الجنائي ضد أفراد الشعوب الأصلية وقادتها بسبب الدفاع عن حقوقهم في سياق مشاريع الاستخراج على أراضيهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية، أو بسبب ممارسة الولاية القضائية للشعوب الأصلية، أو بسبب القيام بممارساتهم التقليدية").

(12) Inter-American Commission on Human Rights, *Criminalization of Human Rights Defenders* (OEA/Ser.L/V/II.Doc.49/15), para. 1.

(13) انظر، على سبيل المثال، CAT/C/NZL/CO/7، الفقرة 32 ("ينبغي للدولة الطرف أن تضاعف جهودها الرامية إلى الحد من عدد سكان الماوري في السجون المرتفع بشكل غير متناسب والحد من معاودة الإجرام، بطرق منها تحديد أسبابه الكامنة، وتنقيح اللوائح والسياسات التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات حبس سكان الماوري، وتعزيز استخدام التدابير غير الاحتجازية والبرامج التحويلية.").

2015 و 2022 وكان احتمال تعرضهم لهجمات عنيفة أكبر بكثير من غيرهم، وتمثلت نسبةٌ مئوية كبيرة من تلك الهجمات في "مضايقات قضائية" في سياق عمليات القطاع الخاص[14].

5 - ولا يزال تجريم حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والمعيشة والحكم منتشرا على نطاق واسع وهو حاد بشكل خاص في الحالات لا يعترف فيها بهذه الحقوق بشكل كاف في القانون المحلي. ويصدق هذا أساسا في القوانين التقييدية دون مبرر فيما يتعلق بأراضي الدولة أو الأراضي الوطنية أو الأراضي الملَكية أو الأراضي العامة، ومحميات الغابات، ومناطق التنوع البيولوجي والمناطق المحمية؛ وبتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وبقطاعي الصناعات الاستخراجية والزراعة الواسعة النطاق؛ وبالحياة البرية. ويستند هذا التجريم عموما إلى تجاهل أو إنكار حقوق الإنسان المكفولة دوليا للشعوب الأصلية و/أو التفضيل التمييزي لمصالح الدولة أو جهات أخرى. وبعض هذه القوانين متجذر في القوانين والممارسات الاستعمارية، وثمة قوانين أخرى وضعت في حقبة ما بعد الاستعمار، وبعض القوانين حديث العهد[15]. وعلى سبيل المثال، اشتكت الشعوب الأصلية من أن المراجعات الدستورية التي اكتملت في حزيران/يونيه 2023 في الأرجنتين أجريت من دون المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية وقيّدت وجرمت الحق في الاحتجاج في إطار تدابير تسهيل تعدين الليثيوم[16].

6 - وفي دراسة أجريت عام 2023 بشأن التنمية الصناعية والإشراف على أراضي الشعوب الأصلية، خلص المؤلفون إلى أنه، في المستقبل، يمكن للتنمية الصناعية أن تهدد أكثر من 60 في المائة من أراضي الشعوب الأصلية، أو 22,7 مليون كيلومتر مربع في 64 دولة[17]. ولذلك، يمكن توقع أن التجريم أيضا سيزداد، على سبيل المثال، مع زيادة الاتجار بـ "مخزونات الكربون" وخدمات النظم الإيكولوجية واستغلالها كمصدر للربح، وزيادة عدد مشاريع الزراعة و "التحول إلى الطاقة الخضراء" على نطاق واسع، وتوسع المناطق المحمية بما يتماشى مع الأهداف الدولية وتزايد ندرة الموارد الطبيعية وبعدها من الناحية الجغرافية[18]. وخلصت دراسة استقصائية شملت 097 5 مشروعا من المشاريع القائمة في مجال "المعادن اللازمة للانتقال الطاقي" إلى أن 54 في المائة منها كان يقع على أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها وأن العدد كان أعلى بكثير بالنسبة إلى المكامن غير المعدّنة[19]. ويتمثل أحد الأسباب المرجحة أيضا في

(14) Indigenous Peoples Rights International and Business and Human Rights Resource Centre, "Protector not prisoner: Indigenous peoples face rights violations and criminalization in climate actions", November 2022, p. 5.

(15) انظر، على سبيل المثال، Dilip Chakma and Joan Carling, "Diminishing forest protection in India: Indigenous voices against controversial forest law amendment", Indigenous Peoples Rights International, 8 August 2023.

(16) Juan Cruz Ferre, "Jujuy stands up against multinational mining companies and anti-democratic reforms", North American Congress on Latin America, 12 August 2023.

(17) Christine M. Kennedy and others, "Indigenous peoples' lands are threatened by industrial development; conversion risk assessment reveals need to support indigenous stewardship", *One Earth*, vol. 6, No. 8 (2023).

(18) انظر، على سبيل المثال، Joan Martinez-Alier, "Mapping ecological distribution conflicts: the EJAtlas", *Extractive Industries and Society*, vol. 8, No. 4 (December 2021).

(19) John R. Owen and others, "Energy transition minerals and their intersection with land-connected peoples", *Nature Sustainability*, vol. 6 (February 2023), p. 204. وانظر أيضا Samuel Block, "Mining

تحركات السكان والتنافس على الأراضي بسبب تغير المناخ. وستزداد بشكل غير متناسب إساءة استخدام واستغلال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمعارضة المشروعة والشكاوى، وكذلك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا ومنهجية للتصدي لإساءة الاستخدام والاستغلال هذين. وينطبق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالاستخدام غير المناسب لقوانين مكافحة الإرهاب[20]، والتحريض على الفتن[21]، والبنية التحتية[22] والأمن القومي والابتزاز[23]، وإساءة استخدام إجراءات القانون المدني أو الإداري التي تؤدي إلى عقوبات جنائية أو ذات طبيعة جنائية[24]. ويساء أيضا استخدام قوانين التشهير الجنائي في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لمقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية[25]. وكثيرا ما تكون القوانين المذكورة غامضة وغير دقيقة في ظاهرها، وتنتهك، في جملة أمور، مبدأ الشرعية.

7 - وهناك أيضا قصور مستمر في الكثير من العمل المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية من حيث إن الجوانب الجماعية كثيرا ما لا تحظى بالتقدير الكافي أو أنها تتعرض للتجاهل. فعلى سبيل المثال، وكما لاحظت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، "تُستهدَف قيادات [الشعوب الأصلية] باعتبار ذلك استراتيجية لقمع وإسكات مجتمعاتها المحلية برمتها"[26]. وفي سياق الشعوب الأصلية، يكون المدافع عادة قائدا مجتمعيا وجزءا من العمل الجماعي. ويؤثر التجريم على الحقوق الفردية والجماعية

---

energy-transition metals: national aims, local conflicts", MSCI, 3 June 2021 ("تقع احتياطيات وموارد 97 في المائة من النيكل و 89 في المائة من النحاس و 79 في المائة من الليثيوم و 68 في المائة من الكوبالت في الولايات المتحدة ضمن مسافة تقل عن 35 ميلا من محميات الأمريكيين من الشعوب الأصلية").

(20) على سبيل المثال، Virginius Xaxa, "India is targeting defenders of indigenous rights as 'Terrorists'", Scientific American, 4 January 2021؛ و International Commission of Jurists, "Danger in dissent: counterterrorism and human rights in the Philippines", January 2022, p. 1 (فيما يتعلق بـ "تكتيك التشهير ... بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ... ووصفهم بشكل قاطع بأنهم 'إرهابيون' و/أو 'شيوعيون' دون دليل قوي على أي سلوك غير قانوني، في ممارسة تعرف محليا باسم "التعليم باللون الأحمر")؛ و Human Rights Watch, "Amazonians on trial: judicial harassment of indigenous leaders and environmentalists in Ecuador", 26 March 2018.

(21) انظر، على سبيل المثال، Gladson Dungdung, "Criminalization of Pathalgari movement", International Work Group for Indigenous Affairs, 3 September 2021.

(22) انظر، على سبيل المثال، Kaylana, Mueller-Hsia, "Anti-protest laws threaten indigenous and climate movements", Brennan Centre for Justice, 17 March 2021. ومنذ عام 2016، زادت 18 ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الجنائية على التعدي على مواقع البنى التحتية مثل مصافي النفط وخطوط الأنابيب، وإلحاق الأضرار بها والعبث بها، وتستمد هذه القوانين من تشريعات الأمن الوطني التي سنت لحماية البنى التحتية المادية.

(23) انظر، على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية، المحكمة المحلية للمنطقة القضائية الجنوبية من نيويورك، *[الولايات المتحدة ضد ستيفن دونزيغر]*، United States of America, District Court for the Southern District of New York, *United States v. Steven Donziger*, BL 171489, Case No. 19-CR-561, 2020.

(24) انظر، على سبيل المثال، Amnesty International, "Criminalization of Wet'suwet'en land defenders", 23 March 2023 ("تسعة عشر مدافعا عن الأرض اتهموا بالازدراء الجنائي في تموز/يوليه 2022 من قبل دائرة الادعاء في بريتش كولومبيا بزعم عصيان الأمر القضائي الزجري التمهيدي لعام 2019 بالابتعاد عن مواقع بناء خطوط الأنابيب").

(25) A/76/222، الفقرة 33؛ والمرجع نفسه، الفقرة 44 ("قتل أكثر من 200 مدافع عن حقوق الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية بين عامي 2015 و 2019"). وانظر أيضا CCPR/C/HND/CO/2، الفقرة 41 ("[ينبغي للدولة الطرف] أن تسرع في اتخاذ تدابير عملية من أجل ... بحث إمكانية إلغاء تجريم التشهير والامتناع، في كل الأحوال، عن تطبيق القانون الجنائي إلا في أشد الحالات خطورة، باعتبار عقوبة السجن ليست أبداً العقوبة المناسبة").

(26) A/HRC/39/17، الفقرة 45.

وعلى العلاقة بينهما على السواء، مما يؤثر سلبا على تقرير المصير والحقوق الأساسية الأخرى[27]. وقياسا على ذلك، فيما يتعلق بالاختفاء القسري لأحد زعماء المايا، أوضحت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن أفراد مجتمعه حُرموا من المشاركة المباشرة في هياكل الدولة، "وهي شرط مسبق ضروري لتقرير مصير [هم]"[28]. وإضافة إلى ذلك، "يمارس [قادة الشعوب الأصلية] مسؤوليتهم عن طريق الولاية أو التعيين وفي شكل تمثيل لمجتمع محلي. وهذه الازدواجية هي حق الفرد في ممارسة الولاية ... وكذلك ... حق المجتمع المحلي في أن يمثَّل. وبهذا المعنى، ينعكس انتهاك الحق الأول في الإضرار بالحق الآخر"[29]. وهذا الجانب المزدوج من جوانب التجريم يتطلب أيضا الاهتمام، شأنه في ذلك شأن الضرر الناجم في كثير من الأحيان عن ذلك بين الأجيال و/أو العابر للأجيال[30].

ثانيا - تصنيف التجريم

ألف - تعريف التجريم

8 - لا يوجد تعريف مقبول دوليا للتجريم، ناهيك عن وجود تعريف متناغم مع خصائص وحقوق الشعوب الأصلية. وحددت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في تقريرها لعام 2018[31] المعايير المفيدة في هذا الصدد، وتضيف الاجتهادات القضائية في الفترة الأخيرة تفاصيل مهمة (على النحو الوارد وصفه في هذا التقرير). وتشمل المعايير والاجتهادات القضائية كلتاهما فئتي التجريم المشار إليهما أعلاه والمناقشتين بمزيد من التفصيل أدناه[32]. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يقدم ما يلي باعتباره تعريفا عمليا لتوجيه العمل في المستقبل:

- التجريم هو التطبيق أو الاستخدام غير المبررين للقوانين والإجراءات الجنائية من جانب الجهات الحكومية و/أو غير الحكومية: (أ) فيما يتعلق بممارسة الحقوق المكتسبة للشعوب الأصلية، فرادى وجماعات؛ و/أو (ب) في الحالات التي تسعى فيها الجهات الحكومية و/أو غير الحكومية، بالهدف أو التأثير، إلى إعاقة، أو قمع أو معاقبة التنظيم المشروع، والشكاوى، والاحتجاجات وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تأكيد تلك الحقوق، وحمايتها والدفاع عنها، سواء محليا أو دوليا. وقد يشمل ذلك القانونَ غير الجنائي الذي يكون فيه الهدف أو التأثير متماثلين وتكون الجزاءات قابلة للمقارنة.

---

(27) انظر، على سبيل المثال، Inter-American Court of Human Rights resolution 70/2022, Precautionary Measures No. 822-22, Jhon Anderson Ipia Bubu regarding Colombia, 11 December 2022, para. 36 ("الهجمات ضد سلطات [الشعوب الأصلية] ... 'لا تؤثر على الضحية المباشرة فقط، ولكن أيضا على الشعوب والمجتمعات المحلية نفسها'").

(28) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[تشيتاي نيش وآخرون ضد غواتيمالا]*، Inter-American Court of Human Rights, *Chitay Nech and others v. Guatemala*, Judgment of 25 May 2010, para. 113.

(29) المرجع نفسه، الفقرة 115.

(30) انظر أيضا CEDAW/C/GC/39، الفقرة 40 ("يقوض العنف الجنساني ... النسيج الروحي والثقافي والاجتماعي الجماعي للشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، مما يسبب أيضا ضررا جماعيا قد يمتد أحيانا بين الأجيال").

(31) انظر A/HRC/39/17.

(32) المرجع نفسه، الفقرة 28.

باء - جانبان لتجريم حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

عدم الاعتراف بحقوق الإنسان المتفق عليها دوليا في القانون وعدم ضمانها وانتهاكات تلك الحقوق

9 - يتعلق هذا الجانب بالتجريم غير المبرر لممارسة الحقوق (الجماعية عادة)، بما في ذلك مختلف الحقوق في الملكية، وفي الحكم الذاتي، والحقوق الثقافية، والروحية، والاقتصادية وغيرها من الحقوق. وفي بعض الحالات، يشمل تجريم العلاقات المختلفة بالإقليم، وكلها بالغة الأهمية للهوية والرفاه و "البقاء"[33]. وعادة ما تضرب جذوره في عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتأمينها بشكل كاف وفعال في القانون الوطني، لا سيما الحقوق في امتلاك الأراضي، والأقاليم والموارد والسيطرة عليها والضمانات المرتبطة بها مثل الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، وفي عدم توفير اليقين القانوني لتلك الحقوق[34]. وعلى نحو ما أوضحت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، "تكون التشريعات المتعلقة بالحراجة والتعدين وقطاع الطاقة مثلاً غير منسجمة مع حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بالأراضي و [...] تُتجاهل هذه الحقوق خدمةً للمصالح التجارية"[35].

10 - ويمتد التجريم إلى العديد من جوانب الحياة ويؤثر على ممارسة العديد من الحقوق المختلفة. وعلى سبيل المثال، من الأرجح أن يكون المئات من أفراد الشعوب الأصلية قد سجنوا لمدة تصل إلى 12 سنة بسبب جريمة "ذبح الأبقار" في نيبال، حيث يُفرَض الدين المهيمن على الشعوب الأصلية التي يعتبر أكل الجاموس لديها مقبولا ومرتبطا بتقاليد ثقافية مهمة في آن معا[36]. ويجرَّم أيضا الإشغال التقليدي للأراضي في بعض البلدان، وقد أدينت شعوب أصلية بالتعدي الجنائي على ممتلكات الغير وطردت قسرا من أراضي أجدادها عملا بأوامر قضائية لصالح أطراف ثالثة[37].

11 - ويحدث التجريم في بعض الأحيان أيضا بسبب المفاهيم التي أثبت زيفها القائلة بأن معارف أو تقاليد الشعوب الأصلية أدنى من "العلم الغربي" (على سبيل المثال، المفاهيم الخاطئة بشكل واضح بأن الإدارة التي لا تقوم بها الشعوب الأصلية للتنوع البيولوجي تتفوق على علاقات الشعوب الأصلية بالإقليم)،

---

(33) انظر، على سبيل المثال، حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[شعب ساراماكا ضد سورينام]*، Inter-American Court of Human Rights, *Saramaka People v. Suriname*, Judgment of 28 November 2007), para. 129 (الذي يعرف فيه البقاء بأنه القدرة على "الحفاظ على العلاقة الخاصة التي تربط[هم] بإقليمهم، وحمايتها وضمانها" حتى "يمكنهم مواصلة عيش طريقة حياتهم التقليدية، وتحترم هويتهم الثقافية، وهيكلهم الاجتماعي، ونظامهم الاقتصادي، وعاداتهم ومعتقداتهم وتقاليدهم المتميزة، وتُضمَن وتحمى").

(34) انظر، على سبيل المثال، Inter-American Commission on Human Rights, *Protest and Human Rights* (OEA/Ser.L/V/II CIDH/RELE/INF.22/19, para. 213) ("التعريف القانوني للإشغال غير المشروع لا يعرّف بوضوح شبه الجملة الظرفية 'بصورة غير قانونية، ولأي غرض كان'، ولا يصف أيضا بوضوح النية المطلوبة لمرتكب الجريمة اللازمة للوفاء بأركان الجريمة. ونتيجة لذلك، كثيرا ما جرت محاكمات جنائية للشعوب الأصلية والفلاحين الذين - على الرغم من افتقارهم إلى سند ملكية رسمي - كانوا لسنوات يمتلكون الأراضي التي يعتبرونها ممتلكات أجدادهم أو ممتلكاتهم المشروعة.").

(35) A/HRC/39/17، الفقرة 31.

(36) CERD/C/NPL/CO/17-23، الفقرات 22-24.

(37) انظر، على سبيل المثال، *Situation of Human Rights in Guatemala: Diversity, Inequality and Exclusion* (OEA/Ser.L/V/II.Doc.43/15), para. 478) (في جملة أمور: "أخلي 14 من المجتمعات المحلية للمايا كيكشي ... إخلاء قسريا ... عملا بدعوى جنائية").

وهذا كثيرا ما يؤدي أيضا إلى تجريم الأنشطة المرتبطة بها، مثل الاستخدام التقليدي للنار[38]. وفي هذا الصدد، يفتقر العديد من القوانين والسياسات والبرامج المقيدة للحقوق المتعلقة بالمناطق والحياة البرية المحمية، والتنوع البيولوجي والمناخ إلى أساس منطقي وهي غير ضرورية وغير متناسبة. ويصح ذلك القول فيما يتعلق بالشروط ذات الصلة بتقييد حقوق الإنسان، ناهيك عن الشروط ذات الصلة بتطبيق العقوبات الجنائية، ومع ذلك لا تزال الشعوب الأصلية تحاكم في جميع أنحاء العالم بسبب هذه القوانين. وكثيرا ما يمثل هذا عقوبة مزدوجة، بالنظر إلى تجريم ممارسة حقوق الشعوب الأصلية وتطبيق أشكال أخرى من الجزاءات العقابية أيضا (على سبيل المثال، الحرمان من الحقوق في الأرض، والترحيل القسري، وحرق المنازل وعمليات الضرب). وكما لوحظ سابقا، يتسم هذا بأن له جذورا تاريخية عميقة؛ وكما لاحظ أحد المعلقين، "كان المبرر الإيديولوجي لنزع ملكية الشعوب الأصلية هو أنه كان بوسعنا 'نحن' استخدام الأرض بشكل أفضل منهم"[39].

12 - وتشكل هذه الأشكال من التجريم الجزء الأكبر من الأشكال التي تتطلب الإنصاف. وتتمثل الخطوة الأولى في إجراء تحليل للقوانين، والسياسات والممارسات لتحديد الحالات التي تجرم فيها ممارسة الحقوق والمبررات المزعومة التي يمكن أن تقدم. ويتيح هذا بدوره تقديم مقترحات تشريعية شاملة وغيرها من مقترحات الإصلاح لمعالجة العيوب. ولما كانت هذه المسائل تتعلق بممارسة الحقوق المكفولة دوليا، فإن العبء يقع على عاتق الدولة لكي تبرر بدقة مشروعية أي استخدام للجزاءات الجنائية.

تجريم المدافعين

13 - تتعلق هذه الفئة بإساءة استخدام القانون الجنائي من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهدف تجريم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية[40]. وهي كثيرا ما تخصص لأشخاص معينين يمثلون واجهة المقاومة بسبب دورهم القيادي ولكن يمكن أن تشمل أيضا مجتمعات محلية أو أقواما بأكملها أو تنويعات متعددة منها. ويتجلى ذلك بشكل خاص عندما تعارض الشعوب الأصلية مشاريع الحكومة والقطاع الخاص على أراضيها ويتضح أحيانا أيضا في أنشطة أخرى، حتى في عمليات تنظيم الأراضي، بما في ذلك في إبعاد أطراف ثالثة[41]. وإضافة إلى ذلك، يحدد المراقبون اختلافا واضحا في

(38) انظر، على سبيل المثال، Rika Fajrini, "Environmental harm and decriminalization of traditional slash-and-burn practices in Indonesia", *International Journal for Crime, Justice and Social Democracy*, vol. 11, No. 1 (2022), p. 30 ("... ألقي القبض على ما لا يقل عن 48 شخصا في شرق وغرب ووسط كاليمانتان بتهمة تطهير الأراضي باستخدام النار في عام 2019 ...").

(39) Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", *Journal of Genocide Research*, vol. 8, No. 4 (2006), p. 389.

(40) Inter-American Commission on Human Rights, *Report on the Criminalization of Human Rights Defenders* (OEA/Ser.L/V/II.Doc.49/15)، الفقرة 1 (في جملة أمور: "المدافعون عن حقوق الإنسان في سياقات مختلفة يخضعون بشكل منهجي لمحاكمات جنائية لا تقوم على أساس سليم من أجل إسقاط قضاياهم أو نزع الشرعية عنها")، والفقرة 3 ("ينطوي تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إساءة استخدام القانون الجنائي على استغلال السلطة العقابية للدولة من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهدف إعاقة عملهم في مجال الدعوة، وبالتالي منعهم من ممارستهم المشروعة لحقهم في الدفاع عن حقوق الإنسان").

(41) انظر، على سبيل المثال، Peter Anton Zoettl, "The (il)legal Indian: the Tupinambá and the juridification of indigenous rights and lives in north-eastern Brazil", *Social and Legal Studies*, vol. 25, No. 1 (2016)

المعاملة مقارنة بالسكان من غير الشعوب الأصلية: "عندما تحتج الشعوب الأصلية، فإنها تعتبر من أعداء الدولة. وعندما يحتج المستوطنون، فإنهم يعاملون كأصحاب مصلحة حساسين يتسم دورهم بالأهمية البالغة لحل النزاع"[42]. وهناك عواقب حقيقية: في عام 2021 وحده، سجل أحد التقارير أن 200 من المدافعين عن الأرض والبيئة قتلوا في جميع أنحاء العالم، وكان أكثر من 40 في المائة منهم من الشعوب الأصلية[43]. وفي كولومبيا، اغتيل 611 "مدافعا عن البيئة" بين عامي 2016 و 2021، كان 332 منهم من الشعوب الأصلية[44].

14 - والهدف من التجريم عادة هو إعاقة الشعوب الأصلية وممثليها أو منعهم من التماس الحماية للحقوق أو معاقبتهم على القيام بذلك. ويتحقق ذلك أحيانا بطريقة مختلفة، على سبيل المثال عن طريق عدم تطبيق القوانين الجنائية على الشعوب غير الشعوب الأصلية التي تنتهك حقوق الشعوب الأصلية (التطبيق الانتقائي، الذي يؤدي إلى تجريم فعلي وأحيانا قانوني لإشغال الشعوب الأصلية من خلال النظر في "مطالبات متداخلة"، وكذلك ظروف الإفلات من العقاب المطولة التي يبدو أنها تعطي موافقة ضمنية على الانتهاكات والقمع المرتبط بها). وتحوّل هذه الاستراتيجية أيضا ما ينبغي، في البداية على الأقل، أن يكون مسائل في إطار القانون العام - الحقوق على الأراضي والموارد المملوكة جماعيا - إلى منازعات في إطار القانون الخاص، يمكن فيها التماس عقوبات جنائية وتطبيقها ضد الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الأوامر القضائية، بما في ذلك الازدراء الجنائي الناشئ عن الدعاوى المدنية. وقد تم تحديد هذه الظاهرة على وجه التحديد في المنازعات بين الشعوب الأصلية والقطاع الخاص بشأن خطوط الأنابيب في كندا[45]، حيث من النادر أن تلغى الإدانات عند الاستئناف[46].

15 - وفي كوستاريكا، يندلع العنف في بعض أراضي الشعوب الأصلية المملوكة بصورة قانونية حيث يسعى الملاك من الشعوب الأصلية إلى إخلائها من شاغليها غير القانونيين من غير المنتمين إلى الشعوب

(فيما يتعلق بالعملية الجارية لترسيم حدود أحد أقاليم الشعوب الأصلية، حيث "يتعرض القادة للاضطهاد والتجريم من قبل الشرطة الاتحادية والقضاء").

(42) Robin Tress, "'Policing protest: a double standard", The Council of Canadians, 18 October 2020. وانظر أيضا Joanne Barker, *Red Scare: The State's Indigenous Terrorist* (Oakland, California, University of California Press, 2021) (حيث يوضح بالتفصيل كيف يستخدم السياسيون في الولايات المتحدة وكندا خطابات الإرهاب ضد نشطاء الشعوب الأصلية).

(43) Global Witness, *Decade of Defiance: Ten Years of Reporting Land and Environmental Activism Worldwide* (2022). وانظر أيضا CAT/C/GTM/CO/7، الفقرتان 38 و 39 ("تقارير عن حدوث زيادة كبيرة في الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ... ومعظمهم ممن يدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية").

(44) Steve Grattan, "'We must not show fear': Colombia's children learn to defend their way of life", *The Guardian*, 25 July 2022.

(45) انظر، على سبيل المثال، Irina Ceric, "Beyond contempt: injunctions, land defense, and the criminalization of indigenous resistance", *South Atlantic Quarterly*, vol. 119, No.2 (April 2020) (فيما يتعلق بكيف أن "الأوامر الزجرية والاستخدام اللاحق لتهم الازدراء تقتطع مساحة استعمارية بشكل واضح داخل القانون الكندي لتجريم مقاومة الشعوب الأصلية، وتيسير إمكانية الوصول إلى الموارد والأراضي وتسهيل عمل الرأسمالية الاستخراجية").

(46) حكم محكمة الاستئناف لبريتش كولومبيا، *[شركة Trans Mountain Pipeline ULC ضد شركة Mivasair]*، Court of Appeal for British Columbia, *Trans Mountain Pipeline ULC v. Mivasair*, Case No. 2023 BCCA 299, Judgment of 25 July 2023.

الأصلية. وفي بعض الحالات، يُشغل 80 أو 90 في المائة من الأراضي بصورة غير قانونية، وهذا يتعارض بشكل لا لبس فيه مع القانون الوطني منذ عام 1977 على الأقل[47]. ويتعرض قادة الشعوب الأصلية للتهديد والاعتداء والاغتيال لأنهم لا يسعون إلى أكثر من الاحترام لحقوق الملكية القانونية الخاصة بهم[48]. ويشمل ذلك عدم تنفيذ الأوامر القضائية التي تدعم حقوق الشعوب الأصلية. ويرفع الشاغلون غير القانونيين دعاواهم القضائية الخاصة أو دعاوى مضادة ويحصلون أحيانا على أوامر إخلاء قضائية ضد الشعوب الأصلية. ولا يخدم العنف وما يتصل به من إجراءات سوى غرض واحد: التسبب المتعمد في معاناة بدنية وعقلية شديدة كعقاب للشعوب الأصلية على السعي إلى استعادة حيازة أراضيها التي تملكها بسندان رسمية وردعها قسرا عن ذلك. وتنفذ سيادة القانون بسرعة بالنسبة إلى الشاغلين غير القانونيين ولكنها تكاد تكون معدومة ومتأخرة بشكل غير مبرر بالنسبة إلى الشعوب الأصلية، ويسود الإفلات من العقاب فيما يتعلق باغتيال زعماء بارزين للشعوب الأصلية[49].

جيم - الصكوك والاجتهادات القضائية الدولية ذات الصلة

القواعد العامة لحقوق الإنسان

16 - يتجاوز إجراء استعراض كامل للمعايير والآليات الدولية المنطبقة نطاق هذه الورقة[50]. ويتعلق الكثير بالقانون العام لحقوق الإنسان، الذي ينبغي أن يسترشد بالمعايير ذات الصلة الخاصة بالشعوب الأصلية، بما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للجوانب الجماعية والضرر[51]. ويتمثل جزء كبير من الإطار المعياري في الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية، بما في ذلك على النحو الذي أعيد ذكره في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وعلى نحو ما وضعته هيئات معاهدات حقوق الإنسان والنظم الإقليمية. وبالإضافة إلى الصكوك الإقليمية ذات الصلة (على سبيل المثال، الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو)، الذي تتطلب المادة 7 (15) منه ضمان حقوق الإنسان للشعوب الأصلية بالكامل في تنفيذه)، فإن الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا يتسم بالأهمية. وهو ينص على أن الدول تمنع وتحمي من "أي عنف، أو تهديد، أو انتقام، أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً، أو أي ضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة" للممارسة المشروعة لحقوق الإنسان وأن كل شخص يتمتع بالحماية القانونية "لدى مقاومته أو معارضته، بوسائل سلمية، للأنشطة والأفعال المنسوبة إلى الدول، بما فيها تلك التي تعزى إلى الاحجام

(47) انظر، على سبيل المثال، Fergus MacKay and Alancay Morales Garro, "Violations of indigenous peoples' territorial rights: the example of Costa Rica", in *Equality and Non-Discrimination*, Antônio Augusto Cançado Trindade and César Barros Leal, eds. (Fortaleza, Brazil, Brazilian Institute Human Rights, 2014).

(48) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/51/28/Add.1؛ و Fred Pearce, "Lauded as green model, Costa Rica faces unrest in its forests", Yale Environment 360, 21 March 2023.

(49) A/HRC/51/28/Add.1، الفقرات 36-39 والفقرة 47 وما بعدها.

(50) انظر، على سبيل المثال، Inter-American Commission on Human Rights, *Protest and Human Rights*.

(51) المرجع نفسه، الفقرة 22.

عن فعل، التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ... فضلا عن أفعال العنف التي ترتكبها جماعات أو أفراد"[52].

17 - وتحول هذه المعايير، في ظاهرها، دون إساءة استخدام القانون الجنائي فيما يتعلق بممارسة حقوق الإنسان أو قمع أو معاقبة الدفاع المشروع عن حقوق الإنسان من قبل قادة الشعوب الأصلية وأفرادها. ومع ذلك، فإن المقصود بإساءة استخدام القوانين والإجراءات الجنائية، أو السلطة العقابية للدولة بشكل أعم، هو جزئيا جوهر المسألة ومن المرجح أن يتواصل تطويره في السوابق القضائية والرأي الرسمي في المستقبل. وينطبق هذا أيضا من حيث المبدأ على القطاع الخاص، وهو ما يمثل نقطة، في جملة نقاط، يجري تناولها بشكل مباشر في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والشرح المرتبط بها. ويجوز للشعوب الأصلية أيضا أن تضع وتطبق قوانين وتدابير داخل ولاياتها القضائية لتناول مختلف جوانب التجريم، بما في ذلك تدابير للتعامل مع الجرائم والعقوبات داخليا[53].

18 - وسبق لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن تناولت الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام[54] والتطبيق غير المشروع لقوانين "مكافحة الإرهاب" على شعب المابوتشي كوسيلة لقمع الاحتجاج والتنظيم المشروعين، حيث صنفت ذلك باعتباره تجريم احتجاج الشعوب الأصلية[55]. وقررت في جملة استنتاجات أن القانون الجنائي "يمكن أن يطبق بطريقة تمييزية" حيث تستند الإدانات إلى "قوالب نمطية سلبية"[56] وأن "مجرد استخدام هذا التعليل ... شكّل انتهاكا لمبدأ المساواة وعدم التمييز"[57]. وتفيد المادة 46 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في دعم هذا المبدأ العام، حيث تنص على أن أي قيود شرعية على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية "يجب أن تكون غير تمييزية". ولفتت المحكمة الانتباه أيضا إلى الأسباب الكامنة، مشيرة إلى أنه "من الضروري" أن تحل الدولة مجموعة من الشواغل المتعلقة بالأراضي وغيرها من الحقوق[58]. وأبدت لجنة مناهضة التعذيب ملاحظات مماثلة[59].

(52) الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، المادتان 12 (2) و 12 (3)؛ وانظر أيضا المادة 17.

(53) انظر، على سبيل المثال، CERD/C/106/D/61/2017 (بشأن التزامات الدول بالاعتراف بالنظم والسلطات القانونية للشعوب الأصلية وإنفاذ القوانين الصادرة عنها).

(54) انظر، على سبيل المثال، حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[المدافع عن حقوق الإنسان وآخرون ضد غواتيمالا]*، Inter-American Court of Human Rights, *Human Rights Defender and others v. Guatemala*, Judgment of 28 August 2014؛ وانظر أيضا حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[كاواس - فرنانديز ضد هندوراس]*، Inter-American Court of Human Rights, *Kawas-Fernández v. Honduras*, Judgment of 3 April 2009.

(55) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[نورين كاتريمان وآخرون ضد شيلي]*، Inter-American Court of Human Rights, *Norín Catrimán and others v. Chile*, Judgment of 29 May 2014؛ وانظر أيضا حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[تشيتاي نيش وآخرون ضد غواتيمالا]*، Inter-American Court of Human Rights, *Chitay Nech and others v. Guatemala*, Judgment of 25 May 2010.

(56) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[نورين كاتريمان وآخرون ضد شيلي]* Inter-American Court of Human Rights, *Norín Catrimán and others v. Chile*, Judgment of 29 May 2014, para. 223.

(57) المرجع نفسه؛ الفقرة 228.

(58) المرجع نفسه. الفقرة 182.

(59) CAT/C/CHL/CO/6، الفقرة 19؛ و CAT/C/68/D/882/2018 (2020)، الفقرة 2-1.

19 - وفي الآونة الأخيرة، تناولت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الملاحقات القضائية المتعلقة باستخدام الترددات اللاسلكية من قبل مشغلي الإذاعات في مجتمع المايا للشعوب الأصلية[60]. واتُّهم المشغلون بسرقة (الترددات) فيما يتعلق بالتشغيل من دون رخصة لاستخدام أجهزة لاسلكية. وعند تقييم شرعية الإجراءات التي اتخذتها الدولة، خلصت المحكمة إلى أنه "من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار" حق الشعوب الأصلية في إنشاء وتشغيل محطاتها الإذاعية الخاصة، وأنها تُمنع من القيام بذلك بسبب القوانين والممارسات التمييزية وأن الدولة فشلت في التخفيف من ذلك التمييز أو تصحيحه[61]. وفيما يتعلق بالأسباب الوجيهة لتقييد الحقوق المتأثرة (على سبيل المثال، احترام حقوق الآخرين أو حماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة أو الآداب العامة)، قضت بأن الملاحقات الجنائية لا تتفق مع القواعد المنطبقة[62]. وإذ لاحظت أن القانون الجنائي ينبغي ألا يستخدم إلا "بالقدر الضروري للغاية لحماية الأصول القانونية من أخطر الهجمات التي تلحق الضرر بها أو تعرضها للخطر"[63]، خلصت إلى أن المداهمات ضد مشغلي إذاعة المجتمعات المحلية والاستيلاء على معداتهم والملاحقة الجنائية لهم لم تكن مناسبة ولا ضرورية[64]. وكانت الملاحقة الجنائية "غير متناسبة، لأنها أثرت بشكل مفرط على حرية التعبير والحق في المشاركة" في الحياة الثقافية للمايا، وكانت تقييدا غير مشروع للحق في حرية التعبير[65]. ويمكن أن ينطبق المنطق نفسه على غالبية التجريم من أي نوع.

20 - وطُلب من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تقديم مزيد من التوضيح للاستنتاج الوارد أعلاه عن طريق إصدار حكم تفسيري. وأشارت المحكمة إلى أنها قضت بأن اعتقال مشغلي إذاعات المجتمعات المحلية وملاحقتهم القضائية وتجريمهم هي إجراءات غير ضرورية وغير متناسبة. وهكذا، أوضحت المحكمة أن «قراءة كاملة للقرار تكشف عن أنه يجب على الدولة الامتناع عن مقاضاة الأفراد الذين يشغّلون محطات إذاعية للمجتمعات المحلية»[66]. ويجب على الدولة "إلغاء الإدانات الصادرة ضد أفراد مجتمعات الشعوب الأصلية، وجميع الآثار الناجمة عنها"[67]. وأوضحت المحكمة كذلك أن "إجراء بجبر الضرر أُمر به في قضايا مماثلة تمثّل في 'استبعاد' جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم المحلية كلما وجدت المحكمة انتهاكا ... استنادا إلى استنتاجات قضائية بشأن المسؤولية المدنية أو الجنائية تتعارض مع الحق في حرية الفكر والتعبير"[68].

---

(60) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[الشعوب مايا كاكشيكيل الأصلية في سومبانغو وآخرون ضد غواتيمالا]*، Inter-American Court of Human Rights, *Maya Kaqchikel Indigenous Peoples of Sumpango and others v. Guatemala*, Judgment of 6 October 2021.

(61) المرجع نفسه، الفقرة 167.

(62) المرجع نفسه، 166.

(63) المرجع نفسه، 168.

(64) المرجع نفسه، 169.

(65) المرجع نفسه، الفقرة 170.

(66) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[قضية شعوب مايا كاكشيكيل الأصلية في سومبانغو وآخرون ضد غواتيمالا]*، Inter-American Court of Human Rights, *Maya Kaqchikel Indigenous Peoples of Sumpango and others v. Guatemala*, Judgment of 27 July 2022, para. 39.

(67) المرجع نفسه، الفقرة 45.

(68) المرجع نفسه، الفقرة 46.

21 - وكثيرا ما تتداخل هذه المسائل أيضا مع الضمانات الرامية إلى منع التعذيب، التي تشمل التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية على السواء. وقد سبق للجنة مناهضة التعذيب أن طبقت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على الشعوب الأصلية[69]، واعتمدت أكثر من 25 توصية حتى اليوم[70]. وفي قرار صدر في عام 2022، أوصت اللجنة بأن تقدم المكسيك تعويضات تكفل احترام "منظور الضحية للعالم باعتباره أحد أفراد شعب أيّوك الأصلي" وتوفر ضمانات بعدم التكرار، بما في ذلك ضمان "الاستعراض المنهجي لإجراءات الاستجواب والاعتقال، ووقف تجريم المدافعين والمدافعات عن حقوق الشعوب الأصلية"[71]. وعلاوة على ذلك، فإن "جوهر الاتفاقية يتمثل في منع التعذيب، وليس في جبر الضرر بعد وقوعه"[72]. ويتطلب ذلك إجراء تقييمات منهجية للأطر القانونية للدول ومؤسساتها وسياساتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتجريم (عملا بالمادة 11 من الاتفاقية).

22 - ولا يقتصر هذا النوع من التحليل على اتفاقية مناهضة التعذيب، لأن جميع صكوك حقوق الإنسان تقتضي أن يقيَّم القانون الوطني، وعند الاقتضاء، أن يعدَّل ليمتثل الالتزامات التعاهدية. وبشكل أعم، "تشدد [محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضا] على ضرورة أن يشارك ممثلو الشعوب الأصلية وسلطاتها بنشاط في إعداد السياسات الجنائية للدول وتنفيذها وتقييمها وأن تقام علاقات حوار وتعاون بين هذه السلطات والعدالة العادية"[73]. ويتسق ذلك عموما مع المواد 3 و 4 و 5 و 18 و 19 و 34 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وكذلك مع متطلبات ضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية وموافقتها بموجب الصكوك العامة لحقوق الإنسان[74].

23 - ويَبرز التجريم من كلا النوعين في قطاع الحفظ، لا سيما عندما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بالمناطق المحمية، والحياة البرية والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي كثير من الحالات، يجرَّم الإشغال التقليدي، شأنه في ذلك شأن سبل العيش التقليدية وغيرها من سبل العيش، والممارسات الثقافية والروحية، ونظم الحوكمة التقليدية المتعلقة بالسيطرة على الأراضي وإدارتها. وكما رأت سلطات مختلفة، يتسم ذلك بأنه غير ضروري وغير متناسب على السواء بالنظر إلى أن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وأهداف الحفظ متوافقة، وتدعم الأدلة أيضا الرأي القائل بأن إضعاف أو إنكار حقوق الإنسان للشعوب الأصلية

(69) انظر، على سبيل المثال، CAT/C/72/D/992/2020؛ و CAT/C/68/D/882/2018: و CAT/C/GC/2، الفقرة 21 ("تشكل حماية بعض الأقليات أو الأفراد أو السكان المهمّشين المعرضين بصفة خاصة لخطر التعذيب جزءاً من الالتزام بمنع التعذيب أو إساءة المعاملة. ويجب أن تكفل الدول الأطراف ... انطباق قوانينها في الممارسة الفعلية على جميع الأشخاص، بصرف النظر عن .. الانتماء إلى الشعوب الأصلية").

(70) انظر، على سبيل المثال، CAT/C/NIC/CO/2؛ و CAT/C/BOL/CO/3؛ و CAT/C/CAN/CO/7؛ و CAT/C/GTM/CO/7؛ و CAT/C/BGD/CO/1؛ و CAT/C/NAM/CO/2؛ و CAT/C/PAN/CO/4؛ و CAT/C/NOR/CO/8؛ و CAT/C/CHL/CO/6؛ و CAT/C/COL/CO/5؛ و CAT/C/COG/CO/1؛ و CAT/C/NZL/CO/6.

(71) CAT/C/72/D/992/2020، الفقرتان 9 (ج) و 9 (هـ).

(72) CAT/C/68/D/882/2018، الفقرة 8-10.

(73) Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-29/22, 30 May 2022, para. 287.

(74) انظر، على سبيل المثال، CCPR/C/137/D/3585/2019: و CERD/C/102/D/54/2016.

يقوض أهداف الحفظ المذكورة[75]. وفي هذا الصـــدد، يعد اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي تطورا هاما. و "يجب أن يكفل" تنفيذه احترام حقوق الشـعوب الأصـلية، "وفقا للتشـريعات الوطنية ذات الصـلة، والصـكوك الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشـأن حقوق الشـعوب الأصـلية، وقانون حقوق الإنســـان"[76]. وإذا أرادت الدول أن تحقق الأهداف الواردة فيه، فهذا يتطلب تقييما تشـــاركيا، وعند الضـرورة، تعديل أو إلغاء القوانين والسـياسـات والممارسـات الوطنية التي تنتهك حقوق الإنسـان للشـعوب الأصلية، وهذا هو الحال بدرجة مضاعفة، وأكثر إلحاحا، فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية.

مبادئ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

24 – لا يشير إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى التجريم في حد ذاته. ومع ذلك، تنص المادتان 1 و 2 بشكل لا لبس فيه، على التوالي، على أن "للشعوب الأصلية الحق في التمتع الكامل، جماعات أو أفرادا، بجميع حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية" وأن "الشـعوب الأصـلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استنادا إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم الأصلية". وتوفر هاتان المادتان أساسا كافيا لمعالجة معظم حالات التجريم، ولا ســـيما عندما تقرآن بالاقتران مع أحكام أخرى. وعلاوة على ذلك، توضح آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن "تنفيذ [إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية] يجب أن يرى باعتباره إطارا للمصالحة ووسيلة لتنفيذ إمكانية لجوء الشعوب الأصلية إلى العدالة"، وكلاهما وثيق الصـلة في هذا السـياق[77]. وتتعلق بذلك مباشـرة أيضـا مسـائل إمكانية اللجوء إلى العدالة (نظم العدالة التابعة للشعوب الأصلية وللدول على السواء) ومعدلات الإدانة والسجن غير المتناسبة، ومعاملة الشعوب الأصلية في نظام العدالة الجنائية ونظام العقوبات على نطاق أوسع[78].

25 – وعلاوة على ذلك، تتسـم أي عقوبات جنائية تتعلق بممارسـة حقوق الإنسـان المكفولة في إعلان الأمم المتحدة بشـأن حقوق الشـعوب الأصـلية بأنها بطبيعتها مشـبوهة ومن المحتمل أن تكون غير صـالحة وتتطلب المواد 18 و 19 و 38 و 40 معالجة وتصـحيح التجريم في القوانين والممارسـات الوطنية، بما في ذلك من خلال سبل الانتصاف القضائية وغيرها من سبل الانتصاف الفعالة. وتشترط المادة 46 أيضا أن ممارسة الحقوق الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية "لا تخضع [...] إلا للقيود المقررة قانونا ووفقا للالتزامات الدولية لحقوق الإنسـان. ويجب أن تكون هذه القيود غير تمييزية ولازمة وأن يكون غرضها الوحيد ضمان ما توجبه حقوق وحريات الغير من اعتراف واحترام والوفاء بالمقتضيات العادلة

(75) A/HRC/34/49، الفقرة 59 ("بُرهن على أن حماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تُسفر عن تحسين حماية النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي. وعلى العكس من ذلك، فمحاولة حفظ التنوع الأحيائي عن طريق اسـتبعاد هذه الشـعوب والمجتمعات من منطقة محمية معينة إنما يُسفر عادة عن الفشل. وبإيجاز، ينبغي النظر إلى احترام حقوق الإنسان على أنه مكمِّل لحماية البيئة وليس مناقضاً لها").

(76) CBD/COP/15/L.25، الفقرة 8.

(77) انظر Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Access to justice in the promotion and protection of the rights of indigenous peoples" (Expert Mechanism Advice No. 5), para. 1, in *Thematic Advice of the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples: A Compilation (2009–2013)* (Geneva, OHCHR, 2013).

(78) انظر، على سـبيل المثال، Stephen G. Baines, "Disrespecting indigenous rights in the prison system of Roraima state, Brazil", *Études Rurales*, vol. 196 (2015).

والأشد ضرورة لقيام مجتمع ديمقراطي". وهذا يحد بدرجة كبيرة من نطاق أي تجريم مسموح به لممارسة الحقوق المكفولة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبصورة أعم، ينطبق المبدأ نفسه على الحقوق المكفولة في صكوك دولية أخرى[79].

إمكانية اللجوء إلى العدالة

26 - تنص المادة 40 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن "للشعوب الأصلية الحق في إجراءات عادلة ومنصفة من أجل حل الصراعات والخلافات مع الدول أو الأطراف الأخرى وفي صدور قرار سريع في هذا الشأن، كما لها الحق في سبل انتصاف فعالة من أي تعد على حقوقها الفردية والجماعية. وتراعى في أي قرار من هذا النوع عادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها وقواعدها ونظمها القانونية وحقوق الإنسان الدولية"[80]. والحق في اللجوء إلى وسائل الانتصاف، بما في ذلك فيما يتعلق بمختلف أشكال التجريم، مفصل جيدا في قانون حقوق الإنسان، حتى وإن كانت هناك فجوة كبيرة في التنفيذ. غير أن تحسين قوانين الشعوب الأصلية وسلطاتها وإجراءاتها، والاعتراف بها واحترامها، بما في ذلك فيما يتعلق بحل الجرائم داخليا وتوفير الرعاية لضحايا التجريم، أقل تفصيلا في قانون حقوق الإنسان والاجتهاد القضائي. وتشير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في هذا الصدد إلى أنه عملا بالحق في تقرير المصير، "يجب أن تُتاح للشعوب الأصلية سبل الوصول إلى العدالة من الخارج، أي من الدول، ومن الداخل، عن طريق النظم الأصلية العرفية والتقليدية"[81].

27 - وتوضح محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن التزامات الدول بتوفير سبل انتصاف قضائية تستلزم، أولا، "تشريع وضمان التطبيق الواجب من قبل السلطات المختصة لسبل الانتصاف الفعالة" وثانيا، "ضمان وسائل تنفيذ القرارات والأحكام النهائية ذات الصلة الصادرة عن تلك السلطات المختصة بحيث تكون الحقوق التي تم الإعلان عنها أو الاعتراف بها محمية حقا"[82]. ويمثل ضمان وسائل التنفيذ المذكور مشكلة كبيرة ويقوض إلى حد بعيد المساواة في التمتع بالحماية بموجب القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة للعديد من الشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، تكون الدول ملزمة بالاعتراف بحقوق الإنسان الجماعية للشعوب الأصلية وضمانها في القانون وينبغي أن توفر سبل الانتصاف المتاحة "إمكانية حقيقية ... لتكون قادرة على الدفاع عن حقوقها وممارسة سيطرة فعلية على أراضيها"[83]. وفي عام 2020، لاحظت المحكمة أن "الضمان الكافي للملكية الجماعية ... يشمل ... احترام الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لمجتمعات

(79) انظر أيضا A/HRC/22/28.

(80) انظر أيضا المواد 8 (2) و 11 (2) و 12 (2) و 13 (2) و 15 (2) و 20 (2) و 27 و 28 و 31 (2) و 32 (3) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(81) A/HRC/24/50، الفقرة 5، وأيضا الفقرة 19 (التي تنص على أنه "فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، يؤكد حق تقرير المصير حق الشعوب الأصلية في المحافظة على مؤسساتها القانونية وتعزيزها، وحقها في تطبيق الأعراف والقوانين الخاصة بها").

(82) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[شعبا كالينيا ولوكونو ضد سورينام]*، Inter-American Court of Human Rights, *Kaliña and Lokono Peoples v. Suriname*, Judgment of 25 November 2015, para. 239.

(83) المرجع نفسه، الفقرة 240.

الشعوب الأصلية على أراضيها"[84]. وفي حين أن القانون الوطني كثيرا ما لا يعترف بكلا العنصرين اعترافا كافيا، فإن العنصر الأخير عادة ما يتعرض للتجاهل أو التشويه بشكل خطير، وهذا ما يؤدي إلى تجريم الأفعال المشروعة لسلطات الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك تجريم نظم العدالة للشعوب الأصلية في بعض الحالات.

28 - ومن التطورات الإيجابية في الفترة الأخيرة قرار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في قضية تتعلق بالإرث التمييزي والآثار المعاصرة لقانون الهنود في كندا. وبالإضافة إلى الاعتراف بصحة قانون الشعوب الأصلية بشأن العضوية، لاحظت اللجنة أن القانون يديم "المعاملة المختلفة لنسل نساء الشعوب الأصلية اللائي كانت حقوقهن في الماضي منتقَصة، مما يشكل تمييزا عابرا للأجيال"[85]. ولهذا المفهوم تداعيات واضحة على مختلف الأفعال والإغفالات التاريخية وآثارها المستمرة، بما في ذلك التجريم وآثاره العابرة للأجيال وبين الأجيال والصدمات ذات الصلة[86]. وله تداعيات أيضا على نظام العدالة الجنائية، من بين أمور أخرى، نظرا لمعدلات السجن غير المتناسبة بشكل صارخ التي تؤثر على الشعوب الأصلية، وخاصة نساء الشعوب الأصلية، في بعض البلدان[87]. وهناك دراسات عديدة بشأن هذا الموضوع[88]، تحدد في بعضها أسباب محددة (على سبيل المثال، العنصرية في نظام العدالة الجنائية)، ولكن القليل من الدراسات ينظر في الإطار الأعم لحقوق الإنسان الجماعية للشعوب الأصلية أو يبين حلولا علاجية ضمن الإطار[89]. وينبغي أن يشمل هذا الإطار: (أ) الشروط الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بأن تكفل حقوق الشعوب الأصلية للذكور والإناث على قدم المساواة، وأن يولى اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال، عملا بالمادتين 44 و 22 من الإعلان، على التوالي؛ وبشكل أعم (ب) التحليل الجنساني المحدد في التعليق العام رقم 39 (2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية[90] ويبدو أيضا أن هناك مسائل مماثلة هامة

(84) حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[مجتمعات الشعوب الأصلية التابعة لرابطة لاكا هونهات ضد الأرجنتين]*، Inter-American Court of Human Rights, *Indigenous Communities of the Lhaka Honhat Association v. Argentina*, Judgment of 6 February 2020, para. 153.

(85) CEDAW/C/81/D/68/2014، الفقرة 18-3.

(86) انظر، على سبيل المثال، Chloe Ortiz, "Indigenous incarceration as an extension of colonization", in *2022 Annual Report: Impact of Law and Policy on Prison Environmental Justice*, David N. Pellow, ed. (University of California, Santa Barbara, 2022).

(87) انظر، على سبيل المثال، CAT/C/NZL/CO/7، الفقرة 31 (يمثل أفراد شعب الماوري "حوالي 50 في المائة من مجموع السجناء، بينما يشكلون 17 في المائة من مجموع السكان").

(88) ثمة مرجع مفيد جدا هو Chris Cunnen and Juan Tauri, *Indigenous Criminology* (Bristol, Policy Press, 2016)، وخاصة الفصل 6 منه، "إعادة تصور إصدار الأحكام والعقاب من منظور للشعوب الأصلية".

(89) يلاحظ وجود استثناء في Valmaine Toki, *Indigenous Courts, Self-Determination and Criminal Justice* (New York, Routledge, 2018) (يتضمن تحليلا لمعدلات السجن ومعاودة الاجرام غير المتناسبة ويقترح فيه حل يتمثل في إنشاء محاكم للشعوب الأصلية على أساس مفاهيم تلك الشعوب للسلوك والعقاب المناسبين).

(90) انظر أيضا حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *[روزيندو كانتو وآخرون ضد المكسيك]*، Inter-American Court of Human Rights, *Rosendo Cantú and others v. Mexico*, Judgment of 31 August 2010 (لضمان إمكانية لجوء الشعوب الأصلية إلى العدالة، "من الضروري أن توفر الدول حماية فعالة تراعي خصوصياتها، وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك حالة ضعفها الخاصة، وقانونها العرفي، وقيمها، وعاداتها وتقاليدها").

فيما يتعلق بواقع أن الشعوب الأصلية، وأيضا النساء بوجه خاص، تعاني عموما من ارتفاع معدلات الجرائم العنيفة والاستجابات غير الكافية إطلاقا في نظام العدالة الجنائية[91].

29 - وثمة قرار إيجابي آخر هو حكم لجنة القضاء على التمييز العنصري في *قضية ياكو بيريز غوارتامبل ضد إكوادور*. ويتعلق ذلك بالتزامات الدولة بالاعتراف بالنظم القانونية والسلطات الخاصة بالشعوب الأصلية وإنفاذ التدابير الناجمة عنها (مع الإشارة تحديدا إلى المواد 3 و 4 و 5 و 11 و 33 و 34 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية). وتتوافق هذه الحقوق مع "التعددية القانونية"، حيث تتعايش الولايات القضائية للشعوب الأصلية وللدول وتعمل من خلال سلطات مختلفة[92]. وقررت اللجنة أن هذا كان جزءا من "التعاون والتنسيق اللازمين اللذين ينبغي أن يكونا في صميم العلاقة بين نظام [الدولة] ونظام الشعوب الأصلية – و [هذا الأخير] ينبع [في جملة أمور] ... من حق الشعوب الأصلية في الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي"[93]. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 35 من الإعلان على أن "للشعوب الأصلية الحق في تقرير مسؤوليات الأفراد تجاه مجتمعاتهم المحلية"، في حين تفيد المادة 34 بالاعتراف "بالحق في تعزيز وتطوير وصون ... نظمها أو عاداتها القانونية". وتوفر هذه المبادئ أساسا كافيا لوضع أو تعزيز آليات وإجراءات الشعوب الأصلية لمعالجة مختلف جوانب إمكانية اللجوء إلى العدالة، والتجريم، والمعاملة المناسبة ثقافيا، بما في ذلك التصدي للصدمات.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

30 - أوضحت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب أن "تهميش الشعوب الأصلية ... على أساس عرقي [بات الآن] استراتيجية شائعة تستخدمها الحكومات والشركات لقمع المعارضة للمشاريع الاستخراجية والتخلص منها"[94]. وبالمثل، عند تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2018، بعد وقت قصير من وصفها هي وعضو سابق آخر في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بشكل غير شرعي بأنهما «إرهابيان»، أوضحت المقررة الخاصة السابقة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن «قضية تجريم الشعوب الأصلية تشكل أزمة عالمية»[95]. ولا تزال توصياتها صالحة وتشكل أساسا وإطارا قويين للعمل.

(91) انظر، على سبيل المثال، Inter-American Commission on Human Rights, *Missing and Murdered Indigenous Women in British Columbia, Canada* (OEA/Ser.L/V/II.Doc.30/14).

(92) CERD/C/106/D/61/2017، الفقرة 4-6.

(93) المرجع نفسه. الفقرة 4-12.

(94) A/HRC/41/54، الفقرة 60 ("أدانت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حالات التجريم من هذا القبيل التي حصلت في بلدان منها الأرجنتين وإكوادور وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. وتحدثت مساهمة واحدة وردت من الفلبين عن تعرض سكان أصليين للتعذيب والتحرش والاغتصاب والقتل على أيدي قوات عسكرية وشبه عسكرية كُلّفت بحماية مشاريع استثمارية، مهما كلف ذلك على ما يبدو.").

(95) انظر، على سبيل المثال، United Nations Environment Programme, "Statement in response to allegations of terrorism against UN Special Rapporteurs", 15 March 2018؛ وانظر أيضا CERD/C/PHL/CO/21-25، الفقرة 23 (في جملة أمور، "يساور اللجنة القلق لأن الأحكام الغامضة لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2020 قد تفسَّر لأغراض المضايقة القضائية، وهي ممارسة قد تؤدي بدورها إلى مضاعفة التنميط الجنائي ... للشعوب الأصلية").

31 - وفي ضوء تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، تُحثّ الدول وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على النظر في التوصيات التالية:

(أ) إجراء استعراضات شاملة للقوانين الوطنية حتى تتمكن من اعتماد قوانين لضمان مراعاة الأصول القانونية وسبل الانتصاف الفعالة وإلغاء القوانين والإجراءات الجنائية التي تنتهك مبدأ الشرعية وتتناقض مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية[96]. وينبغي أن يشمل ذلك النطاق الكامل لحقوق الشعوب الأصلية، وتتسم المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية بأنها لازمة في هذه الاستعراضات؛

(ب) تقييم الآليات القائمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم قادة الشعوب الأصلية والمدافعون عن هذه الشعوب، مع مراعاة أنه "أبرَزت تقييمات أجريت مؤخراً لهذه البرامج أهمية اتخاذ تدابير جماعية وملائمة ثقافياً لحماية الشعوب الأصلية، والحاجة إلى مراعاة الجوانب المتعلقة بالحماية ومعالجة الأسباب الدفينة للعنف"[97]؛

(ج) دعم نظم حوكمة الشعوب الأصلية، بما في ذلك برامج الحماية الخاصة بها (على سبيل المثال، حرس الشعوب الأصلية في كولومبيا). ويمكن أن يشمل ذلك مواصلة وضع مبادرات العدالة التصالحية للشعوب الأصلية أو مبادرات مشابهة، بما في ذلك المبادرات التي تركز على النساء والشباب والأطفال[98]؛

(د) توفير التدابير المناسبة لإمكانية اللجوء إلى العدالة للسجناء بسبب ممارستهم لحقوقهم الجماعية، مثل استخدام وإدارة أراضيهم ومواردهم، وأولئك الذين يواجهون تهما ملفقة لإسكاتهم.

32 - ويؤثر التجريم على تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان المترابطة. ولذلك، وتمشيا مع المادتين 41 و 42 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تُحثّ وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على القيام بما يلي:

(أ) ينبغي أن تجري جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها استعراضا على النحو المقترح أعلاه للإجراءات ذات الصلة وأن تدعم تلك الإجراءات في جملة سياقات منها البرمجة والتنفيذ على المستوى القطري للأمم المتحدة وتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لضمان اتباع نهج متسق لتحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية[99]؛

(ب) ينبغي أن تقوم المكاتب الإقليمية والوطنية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين بجمع البيانات عن التجريم ودعم مبادرات الإصلاح الرامية إلى

(96) A/HRC/39/17، الفقرة 91 (د).

(97) المرجع نفسه، الفقرة 81.

(98) انظر، على سبيل المثال، Heather Sauyaq Jean Gordon and Ranjan Datta, "Restorative justice in the arctic: indigenous knowledge for healing communities", December 2020.

(99) E/C.19/2016/5، الفقرة 23.

القضاء على هذه الممارسة عن طريق الترويج لأمثلة إيجابية على الجهود الرامية إلى منع التجريم وعواقبه وعكس اتجاههما ومعالجتهما[100]؛

(ج) ينبغي أن يولي مكتب الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، الذي يتولى المسؤولية عن الإجراءات ضد الأعمال الانتقامية، اهتماما للمخاطر التي يتعرض لها ممثلو الشعوب الأصلية المشاركين في اجتماعات الأمم المتحدة ولتجريمهم وأن يتخذ إجراءات لتسهيل حماية ضحايا الأعمال الانتقامية.

(د) ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرها من المنظمات، أن تولي اهتماما خاصا لواقع أن التشريعات التي تجرم إشغال الأراضي التقليدية، وسبل عيش الشعوب الأصلية ومهنها التقليدية وممارسات الحفظ المستدامة التي تتبعها من المرجح جدا أن تتعارض مع مجموعة من الحقوق المحمية[101]. وينبغي للكيانات أيضا أن تنظر في الآثار المحددة لتلك التشريعات على نساء الشعوب الأصلية، وأن تضع برامج وسياسات معقولة لمعالجة المشكلة. وهناك افتراض قوي بأن هذه القوانين غير شرعية، وبالتالي يجب إلغاؤها على سبيل الأولوية.

33 - ويجب أن تتناول خطط العمل الوطنية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية مسائل التجريم والتدابير اللازمة لدعم تدابير حماية الشعوب الأصلية والنظم والسياسات المتعلقة بتوفير الرعاية لها.

34 - وفيما يتعلق بهيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، يوصى بما يلي:

(أ) أن تولي هيئات معاهدات حقوق الإنسان اهتماما وثيقا ومتزايدا للتجريم في استعراضاتها لتقارير الدول، مع تسليط الضوء على هذه المسائل في الحوارات التفاعلية مع الدول، وفي تعليقاتها العامة وتوصياتها وعند البت في البلاغات، وكذلك على المسائل ذات الصلة المتعلقة بالضرر والصدمة، بما في ذلك الضرر والصدمة الواقعين بين الأجيال والعابرين للأجيال؛

(ب) أن تضع لجنة مناهضة التعذيب تعليقا عاما بشأن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتجريم، وأن تؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع هذه الممارسة ومعالجتها، بما في ذلك في علاقتها بالمادة 11 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ج) أن تواصل الإجراءات الخاصة تناول التجريم الذي يؤثر على الشعوب الأصلية وتعزيز نظرها فيه في إطار ولاياتها؛

---

(100) انظر، على سبيل المثال، القرار رقم 287 المؤرخ 25 حزيران/يونيه 2019 الصادر عن الحكومة الاتحادية للبرازيل الذي يحدد إجراءات لمعاملة أفراد الشعوب الأصليين المتهمين، والمدعى عليهم، والمدانين أو المحرومين من حريتهم، ويقدم مبادئ توجيهية لضمان حقوق هؤلاء السكان في المجال الجنائي للقضاء (متاح على https://bit.ly/37HBMr7).

(101) انظر، على سبيل المثال، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 20؛ و CCPR/C/135/D/3624/2019، الفقرة 8-13.

(د) أن يجري الفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان دراسة محددة عن تجريم الشعوب الأصلية في سياق عمليات الأعمال التجارية.

35 - وقد يرغب المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أيضا في النظر في التدبيرين التاليين من أجل مواصلة النظر في هذه المسألة:

(أ) عقد اجتماع لفريق خبراء بشأن التجريم وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية بغية التوصية بمزيد من الإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، والدول وخبراء الشعوب الأصلية؛

(ب) التكليف بإجراء دراسة استطلاعية بشأن التمييز والضرر العابرين للأجيال والواقعين بين الأجيال، بما في ذلك في الحالات التي تتعلق بمختلف أشكال التجريم وآثاره. وقد تبحث الدراسة أيضا في المعدلات غير المتناسبة المقلقة للاحتجاز السابق للمحاكمة، والسجن ومعاودة الاجرام لدى الشعوب الأصلية، بما في ذلك الأسباب الكامنة وسبل الانتصاف التي قد تنطبق من منظور إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وقانون حقوق الإنسان ذي الصلة.